ورقة سياسات

الخروج من دائرة العنف: التمكين الاقتصادي للناجيات من العنف الأسري في الأردن

استقلالية

استدامة

حماية اجتماعية

كانون الأول، 2025

قائمة المحتويات:

تمهيد.....1

مقدمة.....2

مشكلة الورقة وتحليلها.....3

تحديات التمكين الاقتصادي للناجيات من العنف الأسري.....7

منهجية إعداد الورقة.....10

التوصيات.....11

ورقة سياسات

الخروج من دائرة العنف: التمكين الاقتصادي للناجيات من العنف الأسري في الأردن

تمهيد

تم اعداد ورقة السياسات حول "الخروج من دائرة العنف: التمكين الاقتصادي للناجيات من العنف الأسري في الأردن" من قبل اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA).

مقدمة

تواجه الناجيات من العنف الأسري تحديات كبيرة على المستوى النفسي والاجتماعي والاقتصادي، مما يعيق قدرتهن على الاندماج في المجتمع. ويُعتبر التمكين الاقتصادي للناجيات من العنف أحد أهم الركائز الأساسية لتحقيق استقلاليتهن وإعادة بناء حياتهن بشكلٍ فعّال ومستدام، حيث يُقلل من اعتمادهنَّ على المعتدي، ويمكنها من الخروج من دائرة العنف. بالإضافة إلى ذلك، يُعزز التمكين الاقتصادي استقلالية الناجيات وقدرتهنَّ على اتخاذ قرارات مستقلّة، مما ينعكس إيجابًا على حياتهن وحياة أطفالهنَّ وأسرهنَّ وذلك من خلال تحسين الوضع التعليمي والصحي. وعلى المستوى المجتمعي، يُسهم تمكين الناجيات في زيادة مشاركتهنَّ في سوق العمل، الأمر الذي ينعكس على تخفيض التكاليف الاجتماعية المترتبة على العنف. بذلك، يُعد التمكين الاقتصادي استثمارًا ذا عوائد متعددة الأبعاد، ويُسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية وبناء مجتمعات أكثر استقرارًا ومساواة وعدالة.

تكفل الدولة تمكين المرأة ودعمها للقيام بدور فاعل في بناء المجتمع بما يضمن تكافؤ الفرص على أساس العدل والإنصاف وحمايتها من جميع أشكال العنف والتمييز، وفقاً للفصل الثاني "حقوق الأردنيين والأردنيات وواجباتهم" المادة (6.6) من الدستور الأردني، كما تضمنت الاستراتيجية الوطنية للمرأة (2020-2025) أهدافاً تتعلق بتعزيز بيئة خالية من كافة أشكال العنف ضد النساء والفتيات. وركزت الخطة التنفيذية للاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن (2023- 2025) على تطوير سياسات وآليات لمجابهة العنف، مشيرة إلى أهمية التمكين الاقتصادي كعنصر أساسي لتعزيز دور المرأة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. [1]

[1] الاستراتيجية الوطنية للمرأة (2020–2025): الاستراتيجية الوطنية للمرأة في الاردن 2020–2025 | اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة

تهدف ورقة السياسات الى تحليل التحديات التي تحول دون التمكين الاقتصادي للناجيات من العنف ضمن الفئة العمرية 18 عاماً وأكثر، والتعرف إلى تأثير ضعف التمكين الاقتصادي على أوضاعهن النفسية والاجتماعية والاقتصادية. وتقديم توصيات عملية وشاملة لصنّاع القرار والمشرّعين حول السياسات والبرامج المقترحة التي يمكن تبنيها لتعزيز التمكين الاقتصادي للناجيات من العنف الأسري في الأردن.

مشكلة الورقة وتحليلها

تتعدد أنماط العنف الأسري في الأردن، ففي مسح السكان والصحة الأسرية الذي أجرته دائرة الإحصاءات العامة 2023، أفادت 13% من السيدات اللواتي سبق لهن الزواج في الفئة العمرية (15-49) بأنهن تعرضن للعنف الجسدي منذ سن الخامسة عشرة؛ بينما تعرضت 3% من السيدات للعنف الجسدي أثناء الحمل. كما تعرضت 8% من السيدات اللواتي سبق لهن الزواج للعنف النفسي (تحكم) ثلاث مرات على الأقل من قبل أزواجهن، في حين أن 29% لم يتعرضن أبداً لأي من سلوكيات السيطرة من قبل أزواجهن.

وبشكل عام، تعرضت 18% من السيدات لعنف جسدي، أو جنسي، أو عاطفي من قبل الزوج. من بينهن تعرضت 17% من السيدات للعنف العاطفي، و10% للعنف الجسدي، و3% للعنف الجنسي.

وأظهر المسح أن 34% فقط من السيدات اللواتي تعرضن للعنف الجسدي أو العنف الجنسي من قبل الزوج قُمن بطلب المساعدة لإيقاف العنف. بينما لم تقم 57% منهن بطلب المساعدة أبداً أو بإخبار أي شخص عن العنف.

واستجابة لحاجة النساء والفتيات المعنفات، تم إنشاء تسع (9) دور إيواء للناجيات من العنف الأسري؛ تدير وزارة التنمية الاجتماعية خمسة (5) منها، في حين يدير اتحاد المرأة الأردنية داراً واحدة، بينما تدير جمعية قرى الأطفال الأردنية (SOS) ثلاث (3) دور إيواء للناجيات من العنف الأسري.

وقد أظهرت بيانات وزارة التنمية الاجتماعية الخاصة بأربعة من دور الإيواء (ماركا، إربد، العقبة، الرصيفة)[2] أن أعداد المنتفعات في عام 2021 حوالي (523) ناجية، أما في عام 2025 (حتى منتصف تشرين الأول)، فقد بلغ عدد الناجيات حوالي (811) ناجية.

الخطة التنفيذية للاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن (2023– 2025) :وثيقة الخطة التنفيذية للاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن 2023 2025 | اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة

[2] بيانات وزارة التنمية الاجتماعية

وعلى صعيد التوزيع العمري، أظهرت البيانات المتوفرة لبعض الدور التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية[3] أن متوسط نسبة المنتفعات اللواتي يبلغن 18 عاماً فأكثر في دار الوفاق الأسري – ماركا بلغ (67.1%) خلال الفترة (2021 – 2025)، في حين بلغت هذه النسبة في دار الوفاق الأسري – إربد (65.6%) للفترة ذاتها.

يعتبر التمكين الاقتصادي للناجيات من العنف الأسري أحد أهم وسائل الخروج من العنف، فكون بعض النساء المعنفات غير قادرات على الوصول إلى الموارد الاقتصادية والمالية، فإن ذلك يقلل من قدرة صمود الناجيات أمام تبعات العنف الأسري، كما يؤدي ضعف مشاركتيهن الاقتصادية في سوق العمل وعدم وجود مصدر دخل دائم، وفقدان المأوى، إلى جعل خروجهن من دائرة العنف عملية محفوفة بالمخاطر المالية العالية.

أظهرت دراسة أعدتها اللجنة الوطنية الاردنية لشؤون المرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا[4] أن تكلفة العنف الأسري على الاقتصاد الأردني بلغت حوالي (130) مليون دينار في عام 2021، حيث بينت الدراسة أن متوسط النفقات المدفوعة من الأموال الخاصة بالنساء المعنفات لمعالجة آثار العنف الأسري بلغت (213.2) دينار سنوياً لكل ناجية من العنف الأسري والتي تشكل 61.8% من إجمالي تكلفة العنف الأسري على الاقتصاد الأردني والتي تعادل (15%) من متوسط الإنفاق غير الغذائي السنوي للفرد في عام 2021، كما بلغت نسبة تكلفة تقديم خدمات الرعاية لهن ما قيمته (26.8%) فيما بلغت نسبة تكلفة حملات التنسيق والتوعية ما قيمته (1.5%)، وأشارت الدراسة إلى أن خسارة الإنتاجية والتي تمثل قيمة العمل الضائع الناتج عن العنف الأسري تعادل (9.9%) من إجمالي تكلفة العنف الأسري على الاقتصاد الأردني. وأكدت توصيات الدراسة على أهمية تمكين النساء الناجيات من العنف اقتصاديا واستجابة لهذه التوصية جاء إعداد هذه الورقة.

ووفقاً لتقرير "المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2024"، تتمتع النساء عالميًا بنحو ثلثي حقوق الرجل فقط من الحقوق القانونية، حيث بلغ المتوسط العالمي لدرجات الأطر القانونية في مجموعة بيانات المرأة وأنشطة الأعمال والقانون إصدار 2.0 ما مقداره (64.2) من (100)، مما يشير إلى وجود فجوات

[3] بيانات المنتفعات من دور الإيواء حسب الفئات العمرية متوفرة لدارين (ماركا وإربد) فيما تؤوي دار الرصيفة ممن هم بين 12-18 عاماً.
[4] دراسة التكلفة الاقتصادية للعنف الأسري للمرأة في الأردن، اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة - الاسكوا - صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2023، https://women.jo/ar/node/8211

قانونية تؤثر على التمكين الاقتصادي للمرأة.[5] وأشار التقرير إلى أن متوسط درجات الأردن ضمن الأطر القانونية بلغت (42.5) أي أنها أقل من المتوسط العالمي، كما أشار التقرير إلى أن أبرز نقاط الضعف تكمن في مجالات الحماية من العنف والتحكم في الأصول والممتلكات وحرية العمل والتي تمثل أهم وسائل الخروج من دائرة العنف الأسري.

بلغت نسبة مشاركة المرأة الاقتصادية (14.9%) في عام 2024، مع معدل بطالة وصل إلى (32.9%)[6]، حيث تواجه النساء تحديات ثقافية واجتماعية ومحدودية فرص العمل مقارنة بالمستوى المرتفع للتعليم لدى الإناث، بالإضافة إلى تركّز النساء في القطاعات غير المنظمة التي تفتقر إلى الحماية الاجتماعية[7]. وحتى عندما تجد المرأة فرصة عمل فإن متوسط الأجر الذي تتقاضاه يقل عما يتقاضاه الرجل نظير نفس العمل في عام 2023 بمقدار 13.7% في القطاع الخاص و8.5% في القطاع العام[8]. هذه التحديات في سوق العمل تؤدي إلى مضاعفة التحديات أمام المرأة المعنفة مما يؤثر على إمكانية خروجها من دائرة العنف الأسري.

أظهرت بيانات دائرة الإحصاءات العامة[9] المتعلقة بالملاءة المالية والسيولة النقدية (الودائع والأوراق المالية) للإناث أن نسبة ملكية الإناث للودائع وصلت في عام 2024 إلى 26.5% مقارنة بـ 36.7% في عام 2023، بينما حافظت ملكية الأوراق المالية (الأسهم) على استقرار نسبي عند 42.6%.

وفيما يتعلق بملكية الأراضي والشقق[10]، ارتفعت ملكية الأراضي للإناث من 19% في عام 2022 إلى 19.9% في عام 2024، والشقق من 25.6% في عام 2022 إلى 26% في عام 2024.

بالنسبة للحماية الاجتماعية (الضمان الاجتماعي)[11] أظهرت بيانات دائرة الإحصاءات العامة أن نسبة المشتركات في الضمان الاجتماعي لعام 2024 بلغت 30.2% فقط مقارنة مع 69.8% للذكور، انخفاض هذه النسبة يعني أن الغالبية العظمى من النساء (حوالي 70% من القوى العاملة أو النساء في سن العمل)

[5] World Bank Group. Women, Business and the Law. 2024: https://wbl.worldbank.org/en/reports
[6] دائرة الإحصاءات العامة. مسح العمالة والبطالة الجولة الثانية - 2024
[7] مركز الفينيق للدراسات. سلامة المرأة في العمل. 2021
[8] دائرة الإحصاءات العامة، فجوة الأجور 2025
[9] دائرة الإحصاءات العامة، التمكين الاقتصادي، 2025
[10] المرجع السابق
[11] المرجع السابق

يعملن في قطاعات غير منظمة أو لا يعملن، وبالتالي يفتقدن للحماية الاجتماعية من خلال تقاعد أو بدل التعطل.

وفيما يتعلق بنمط الاقتراض (القروض الميكروية والبنكية)[12]، أظهرت بيانات دائرة الإحصاءات العامة أن النساء يشكلن النسبة الأكبر من الحاصلين على القروض الميكروية، حيث وصلت إلى 75.4% للنساء مقابل 24.6% للرجال في عام 2024 هذا التباين يشير إلى أن النساء يلجأن للاقتراض "الأصغر" والأسهل شروطاً والأعلى كلفة غالباً. في المقابل، نسبة المقترضات من البنوك التجارية وصلت إلى 21.5% في ذات الفترة.

إن السيولة النقدية (الكاش) وتملك الأصول وتوافر شبكة الأمان الاجتماعي، يجعل القدرة على العيش الآمن بعيداً عن المعنِّف أكثر احتمالاً وأكثر استدامة، كما أنها الأدوات الأولى التي تحتاجها الناجية لتأمين الاحتياجات الأساسية بعيداً عن المعنِّف. بينما تراجع نسبة الودائع المملوكة من قبل الناجيات يعني تقلص "احتياطي الطوارئ" المتاح لهن، مما يصعب قرار ترك المعنِّف لعدم توفر سيولة فورية.

كما وتعتبر القروض الميكروية بالنسبة للناجية وسيلة سريعة لتوفير السيولة النقدية ولبدء نشاط مدر للدخل، لكن الاعتماد المفرط عليها قد يضع الناجية تحت طائلة الديون والتعثر وما يترتب عليه من تبعات قانونية واجتماعية.

[12] المرجع السابق

الخروج من دائرة العنف : التمكين الاقتصادي للناجيات من العنف الأسري في الأردن

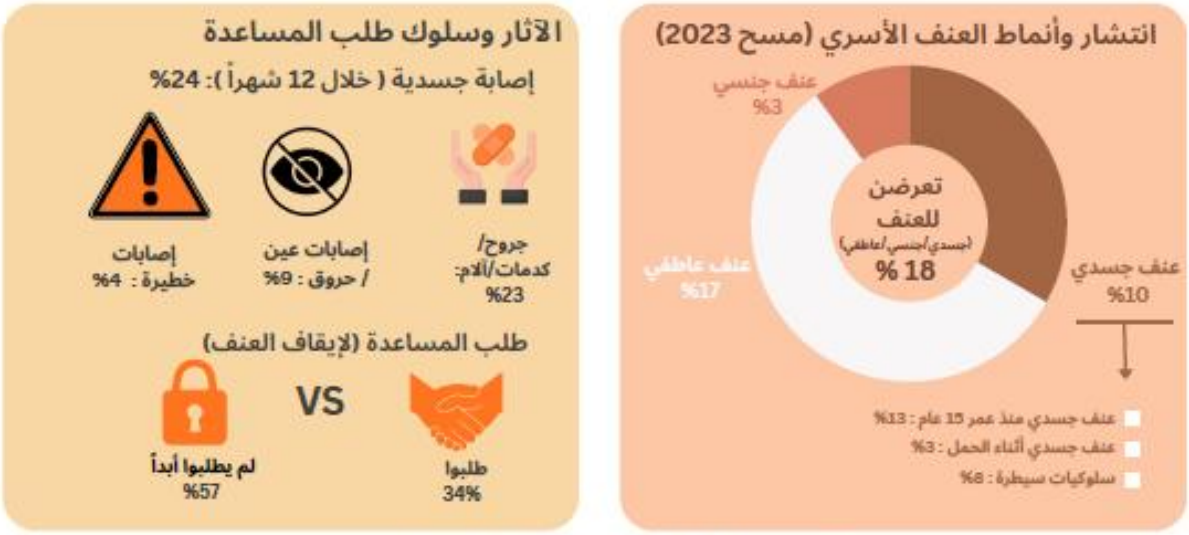

المصدر : مسح السكان والصحة الأسرية, دائرة الاحصاءات العامة , 2023

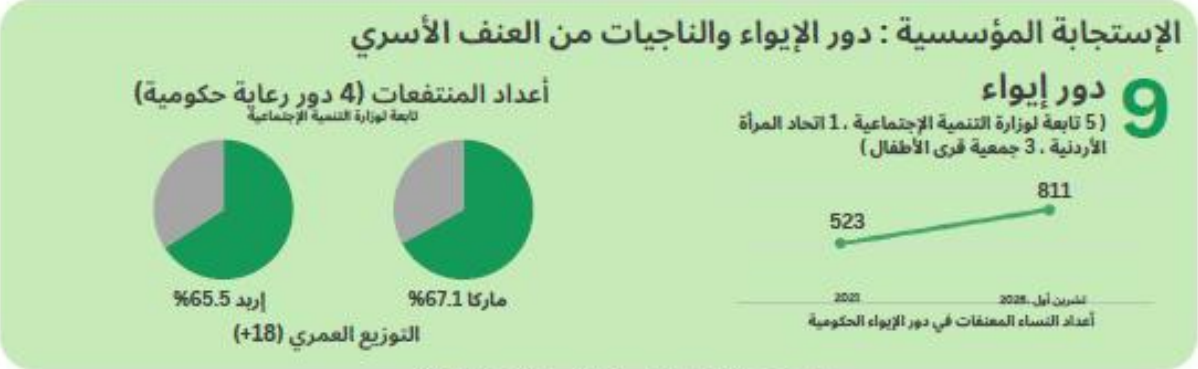

المصدر : بيانات دور الإيواء , وزارة التنمية الإجتماعية ,2025

المصدر : تقرير التكلفة الإقصادية للعنف الأسري ضد المرأة الأردنية , 2023

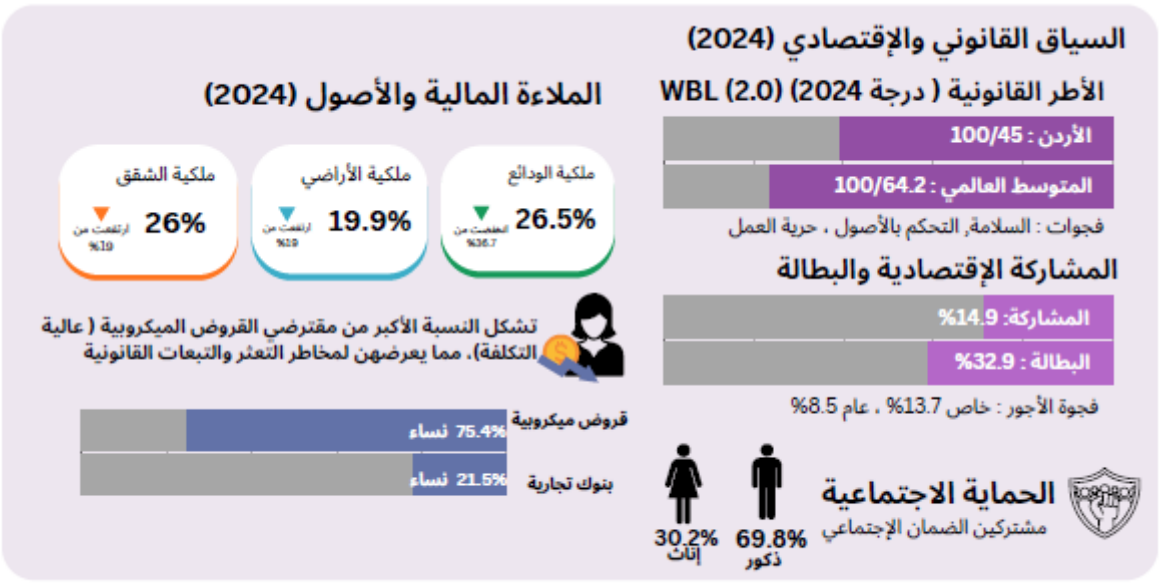

تحديات التمكين الاقتصادي للناجيات من العنف الأسري

تقدم هذه الورقة قراءة تحليلية للمشكلات والتحديات وتأثيراتها على ضعف التمكين الاقتصادي للناجيات من العنف بحسب مخرجات مجموعات النقاش المركزة والمقابلات المعمقة على النحو التالي:

أولا: التحديات الاجتماعية والنفسية:

تشكل التحديات الاجتماعية والنفسية عائقا كبيرا أمام التمكين الاقتصادي للناجيات من العنف، فالأعراف الثقافية تُضعف تنفيذ القوانين وتُبقي العنف في إطار "القضايا العائلية الخاصة"، مما يقلل من قدرة الناجيات على الإبلاغ أو طلب الدعم. كما تعاني الناجيات من آثار نفسية كالاكتئاب، القلق، وضعف الثقة بالنفس، ما يعيق اندماجهن في سوق العمل ويعزز اعتمادهن على المُعنِّف، خصوصًا مع عدم كفاية شبكات الدعم النفسي الاجتماعي سواء من الجهات الحكومية أو الأهلية. كما تؤدي القيود الاجتماعية مثل الوصم المجتمعي والخوف من الانتقام إلى عزل الناجيات وتقييد فرصهن الاقتصادية. بالإضافة إلى

ذلك، يؤثر اضطراب ما بعد الصدمة على الإنتاجية وتتطلب رعاية مكلفة تزيد من الضغوط المالية على الناجيات. وتُثقل المسؤوليات الأسرية والرعائية كالعناية بالأطفال وكبار السن كاهل الناجيات، خاصة مع غياب تسهيلات مثل دور الحضانة أو وسائل النقل المناسبة، وبالتالي تُفضل العديد من النساء التفرغ للأعمال المنزلية، مما يحدّ من فرصهن لتطوير المهارات أو تحقيق التوازن بين العمل والأسرة.

ثانيا: التحديات الاقتصادية والتشريعية:

تواجه الناجيات من العنف تحديات اقتصادية، أبرزها محدودية فرص وظروف العمل التي تراعي احتياجاتهن الاجتماعية، كما تتمركز العديد منهن في قطاعات غير منظمة تفتقر إلى الحدّ الأدنى للأجور والحماية الاجتماعية، هذا الوضع يحرمهن من الحقوق الأساسية كتأمين التعطل وإصابات العمل والمعاشات التقاعدية، ويتركهن دون مصادر دخل مستقرة على المدى البعيد، ويجعلهن عرضة للاستغلال بأجور متدنية وساعات عمل طويلة. ويتفاقم هذا الوضع مع الفجوات الكبيرة في الوصول إلى الموارد والخدمات، خصوصًا في المناطق الريفية والنائية، الذي يزيد ارتفاع تكلفة المواصلات من صعوبة الوصول إلى برامج التدريب والتشغيل. هذه الظروف تعيق الناجيات من اكتساب المهارات اللازمة لدخول سوق العمل أو تطوير مشاريعهن الخاصة، الأمر الذي يقلل من فرصهن في تحقيق الاستقلالية الاقتصادية.

وفي مجال ريادة الأعمال، تواجه الناجيات عوائق تنظيمية معقدة عند ترخيص مشاريعهن الصغيرة أو متناهية الصغر، مثل اشتراط موافقة صاحب المنزل، الذي قد يكون المعنِّف نفسه، بينما تمثل رسوم التسجيل وفحص العينات تحديا إضافيا، حيث تتجاوز في بعض الأحيان تكاليف تشغيل المشاريع الصغيرة، مثل المطابخ الإنتاجية. بالإضافة الى تعقيد إجراءات الضمانات والكفالات للمشاريع الصغيرة، مما يحد من قدرتهن على الاستثمار وتسويق منتجاتهن بشكل مستدام. ويضاف لذلك غياب برامج التمويل الميسرة والمنح المالية والدعم الفني لمساعدتهن في تأسيس مشاريعهن الخاصة.

وعلى الرغم من وجود العديد من المبادرات والبرامج الهامة التي تقدمها جهات حكومية وغير حكومية، إلا أن هذا الدعم لا يستند إلى إطار قانوني يتيح تقديم دعم مرحلي يوفر حلول مستدامة لهذه الفئة تحديداً. وبدلاً من ذلك، يعتمد التمويل المتاح على سياسات تقديرية ومشاريع محددة زمنياً تابعة لعدد

من المؤسسات دون وجود لآليات تنسيق تسهم في تكامل الجهود، مما يجعله متقطعاً وغير مضمون، كما إن غياب هذا التشريع يترك التمكين الاقتصادي للناجيات رهناً بتوفر تمويل المانحين والبرامج المؤقتة. لا سيما أن أوامر الحماية وفقاً لقانون الحماية من العنف الأسري تشمل منع المعنف من الاقتراب من مكان سكن المعنفة في حين لم يشر إلى مكان عملها مما قد يدفع المعنفات إلى ترك العمل

بسبب الخوف من تعرض المعنف لها في مكان العمل. بالإضافة الى التحديات التشريعية الناجمة عن عدم مراعاة قانوني العمل والضمان الإجتماعي لظروف النساء الناجيات من العنف.

منهجية إعداد الورقة

تمهيدا لإعداد ورقة السياسات، تم اعداد دراسة بالتعاون مع مركز الفنيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية تضمنت مراجعة للتشريعات ذات العلاقة ومسح للمؤسسات التي تقدم برامج التمكين الاقتصادي للنساء، نتج عنه إعداد "خارطة البرامج والخدمات المتاحة لتمكين الناجيات من العنف الأسري اقتصادياً في الأردن"، والتي تضم أربعة عشر (14) جهة، منها جهات حكومية مثل (وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة العمل، صندوق المعونة الوطنية، وصندوق الزكاة)، ومؤسسات مجتمع مدني (الصندوق الأردني الهاشمي، منظمة النهضة العربية للديموقراطية والتنمية، جمعية معهد تضامن النساء الأردني، جمعية النساء العربيات، اتحاد المرأة الأردنية، مؤسسة نهر الأردن، والبيوت الامنة (جمعية قرى الأطفال الأردنية SOS)، ومؤسسات دولية (منظمة الأمم المتحدة للمرأة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمجلس الدنماركي للاجئين).

كشف المسح أن غالبية الجهات تقدم دعمًا اقتصاديًا مباشرًا، سواء كان ذلك عبر توفير فرص التوظيف، أو التمويل المباشر للمشاريع، أو المساعدات المادية. في المقابل، تبرز بعض الجهات التي ينصب تركيزها بشكل أساسي على الدعم غير المباشر؛ مثل جمعية معهد تضامن النساء الأردني التي تركز على بناء الإطار المعرفي والحقوقي وتقديم دورات تدريبية وإرشادية، وبالمثل، تساهم وزارة العمل في بناء البنية التحتية للتشغيل وتوفر منصات توظيف عامة، وبالتالي فإن دعمها للناجيات اقتصاديًا يعتبر غير مباشر في طبيعته.

وتخلل الدراسة التمهيدية للورقة عقد المقابلات المعمقة مع الجهات الوطنية المعنية، الحكومية والأهلية المعنية، بالإضافة إلى مجموعات النقاش المركزة مع عدد من الناجيات من العنف الأسري للتعرف عن قرب على التحديات التي واجهتهن في اعادة الإندماج في المجتمع وأثر التمكين الاقتصادي على مساعدتهن في تخطي تبعات العنف الذي تعرضن له.

التوصيات

تقدم هذه الورقة توصيات عملية وشاملة لصنّاع القرار والمشرّعين حول السياسات والبرامج والخدمات المقترحة التي يمكن تبنّيها لتعزيز التمكين الاقتصادي للناجيات من العنف الأسري في الأردن، كما توصي بمجموعة من التدخلات الهادفة إلى تحسين وصولهن إلى فرص التمكين الاقتصادي، مما يسهم في الحد من الآثار النفسية والاجتماعية والاقتصادية المترتبة على تعرّضهن للعنف.

أ. سياسات وإجراءات:

- ان تلتزم المؤسسات مقدمة الخدمات بتبني وتنفيذ المخرج الثالث المتعلق بالتمكين الاقتصادي ضمن الخطة الوطنية متعددة القطاعات ومحددة التكاليف للوقاية والاستجابة لقضايا حماية الطفل والعنف المبني على النوع الاجتماعي والعنف الأسري (2026–2030)، وبما يضمن تعزيز فرص الناجيات في الاعتماد على الذات وتحقيق الاستدامة في منظومة الحماية الوطنية.
- إجراء عملية مسح شاملة للمؤسسات مقدمة خدمات التمكين الاقتصادي بهدف حصر الجهات الفاعلة، وتحديد مجالات تدخُّلها، وتعزيز التنسيق والتشبيك مع المؤسسات مقدمة خدمات الحماية.
- مأسسة آلية تقديم خدمات التمكين الاقتصادي للناجيات من العنف من خلال تطوير آلية للإحالة من المؤسسات مقدمة خدمات الحماية (مثل: إدارة حماية الأسرة ووزارة التنمية الاجتماعية ودور الحماية / الإيواء لدى مؤسسات المجتمع المدني) إلى المؤسسات مقدمة خدمات التمكين الاقتصادي (مثل: صندوق التنمية والتشغيل وصندوق المعونة الوطنية وصندوق الزكاة) ضمن معايير وضوابط محددة، وبما يضمن تكاملية الخدمات، وتحقيق أثر مستدام للناجيات، مع الالتزام بالسرية والخصوصية التامة للحالات.

- تطوير قاعدة بيانات وطنية موحدة وشاملة لكافة دور الإيواء في القطاعين الحكومي وغير الحكومي، لضمان دقة المؤشرات الإحصائية وتوحيدها؛ بما يُسهم في بناء سياسات قائمة على الأدلة، وتحسين كفاءة البرامج الموجهة للفئات المستهدفة وتطوير آليات الوصول إليها.
- أن يكون التمكين الاقتصادي المباشر (الدعم المادي) في مرحلة الاستجابة الطارئة للناجيات من العنف وفقًا لمعايير وضوابط وضمن إجراءات العمل الموحدة للتعامل مع الناجيات من العنف وتضمين برامج تمكين اقتصادي للناجيات من مكاتب الخدمة الاجتماعية/ حماية الأسرة ودور الحماية والرعاية ضمن خطة التدخل، ونظام الإحالة بين مقدمي الخدمات واستخدام نظام (أتمتة إجراءات وطنية) حفاظًا على سرية وخصوصية الحالة.
- التنسيق بين وزارة الإدارة المحلية وبنك تنمية المدن والقرى لإدراج بند مالي مخصص ضمن موازنات البلديات لدعم برامج التمكين الاقتصادي للنساء الناجيات من العنف الأسري.
- تبسيط الإجراءات المتعلقة ببدء المشاريع الخاصة بالناجيات من قبل أمانة عمان والبلديات وغرف الصناعة والتجارة والوزارات القطاعية المعنية.

ب. تعديلات تشريعية:

- دراسة تضمين نصوص في قانون الضمان الاجتماعي لضمان شمول النساء الناجيات من العنف ضمن مظلة الحماية الاجتماعية، من خلال اتاحة الاشتراك الاختياري لهن بشروط ميسرة ورسوم رمزية، مع إعفاء جزئي في السنوات الأولى لتشجيع الانضمام.
- دراسة تعديل قانون الحماية من العنف الأسري بحيث يشمل أوامر الحماية ومنع إقتراب المعنف من مكان عمل المعنفة وعدم حصر ذلك بمكان السكن فقط.

ج. الدعم المالي:

- تعزيز الشمول المالي للناجيات من العنف عبر توفير قروض ميسرة ومنح صغيرة، وتسهيل فتح الحسابات المصرفية والمحافظ الإلكترونية بإجراءات مبسطة مع توفير برامج التوعية والتدريب بالتعاون والتنسيق مع البنك المركزي وجمعية البنوك.
- تطوير سياسات تمويلية في بنك تنمية المدن والقرى وصندوق التنمية والتشغيل تستهدف دعم النساء الناجيات من العنف الأسري، من خلال تخصيص مسار تمويلي خاص يتيح لهن الحصول على قروض ميسرة تغطي نسبة من تكاليف مشاريعهن، مع تقديم خدمات الدعم الفني

والاستشارات عبر وحدات تمكين المرأة في البلديات، وربط مشاريعهن بالفرص الاقتصادية المحلية بما يضمن استدامة هذه المبادرات وتعزيز استقلاليتهن الاقتصادية.

- دراسة انشاء صندوق لتمويل برامج التمكين الاقتصادي للناجيات من العنف الأسري المقدمة من قبل الجهات الرسمية (صندوق المعونة الوطنية وصندوق التنمية والتشغيل) لضمان استدامة برامج التمكين.

د. الدعم الفني:

- شمول الناجيات الرياديات في البرامج التدريبية المقدمة في محطات المستقبل التي توفرها وزارة الاقتصاد الرقمي وادماجهن في برامج وحاضنات الاعمال.
- تخصيص أماكن ومساحات داخل البلديات والاسواق والمساحات التي توفرها امانة عمان والبلديات لدعم المشاريع الصغيرة ومعارض للناجيات من العنف لتسويق منتجاتهم محليا.
- إنشاء شبكات دعم مستدامة للناجيات من العنف، تتيح لهن التواصل مع خبراء وموجهين لتبادل الخبرات، وتعزيز التمكين المهني والاجتماعي، مع توفير فرص تدريب وتأهيل لدعم تحقيق الاستقلال الاقتصادي وبالشراكة مع وحدات تمكين المرأة في البلديات ومؤسسات المجتمع المدني والشبكات مثل شبكة مناهضة العنف ضد المرأة "شمعة".

هـ. التأهيل والتدريب المهني:

- تطوير دليل تدريبي شامل يستهدف الناجيات من العنف لدخول سوق العمل من خلال مؤسسة التدريب المهني والمتخصصين في الجامعات وجمعيات الاعمال النسائية، من خلال تدريبهن على المهارات الوظيفية والرقمية، وإدارة المشاريع وعمل دراسة الجدوى وإدارة المخاطر، والادارة المالية، إلى جانب تمكينهن من بناء شبكات مهنية وتعزيز قدرتهن على التكيف مع التحديات النفسية والاجتماعية.
- تطوير تخصصات تدريبية غير تقليدية للناجيات ضمن مؤسسة التدريب المهني والجامعات التطبيقية، تشمل مجالات مثل تصميم المواقع الإلكترونية، وصيانة الألواح الشمسية، والزراعة العمودية، مع حملات توعية لتشجيع النساء على الالتحاق بهذه البرامج وتنفيذ دورات تدريب مهني متخصصة تستجيب لاحتياجات سوق العمل وربط الناجيات بالمشاريع البلدية المنتجة بما يضمن لهن مصدر دخل مستدام ويسهم في تعزيز الاستقلال الاقتصادي لهن.

- تنفيذ دورات تدريبية مكثفة لكوادر وحدات تمكين المرأة في البلديات بهدف نقل المعرفة والخبرات للناجيات من العنف.
- تطوير برامج تمكين اقتصادي مخصصة للناجيات كبيرات السن، من خلال تنظيم دورات تدريب مهني وورش عمل تتلاءم مع قدراتهن وتوفير مرافق مساندة كالرعاية النهارية، مع إدماج هذه الفئة ضمن برامج المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية القائمة وتحفيز مشاركتهن في تصميم البرامج عبر مجموعات تركيز معنية باحتياجاتهن الخاصة.
- تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني من خلال التشبيك مع الجهات المتخصصة في التدريب والتشغيل مثل مؤسسة التدريب المهني، بهدف تصميم وتنفيذ برامج تأهيل مهني تستجيب لاحتياجات سوق العمل وتستهدف النساء، خصوصًا الناجيات من العنف، بمهن متخصصة غير تقليدية، وإدماج هذه البرامج ضمن منظومة الحماية الوطنية كجزء من الاستجابة المتكاملة، مع وضع آليات للمتابعة والتقييم تضمن جودة التدريب واستدامة التشغيل بعد التأهيل.

و. خدمات الدعم النفسي والاجتماعي والقانوني والتوعية:

- تصميم برامج إرشاد نفسي ومهني متكاملة تشمل مسارات تمكين شخصية لكل ناجية، بالتزامن مع توجيه مهني يربط قدراتها بفرص السوق المتاحة ويقترح تنفيذ هذه البرامج من خلال مراكز تنمية المجتمع المحلي التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية وغيرها من المؤسسات الحكومية المعنية بالتعاون مع مؤسسة التدريب المهني من خلال إنشاء مراكز متخصصة وتخصيص ميزانيات لدعمها، ودعم المبادرات مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني المعنية بتمكين الناجيات من العنف.
- توسيع نطاق خدمات المساعدة القانونية لتشمل إجراءات تأسيس المشاريع الصغيرة الخاصة بالناجيات من العنف والتوعية بحقوقهن في التشريعات ذات العلاقة مثل قانوني العمل والضمان الاجتماعي.
- رفع الوعي المجتمعي في المدارس والجامعات وتضمين المناهج والمساقات التوعية بالعنف الأسري وتبعاته على الأسرة والمجتمع وتشجيع نبذ كافة أشكال العنف.
- تعزيز دور الاعلام الرسمي وغير الرسمي في مجابهة العنف الأسري.

ز. تعزيز دور القطاع الخاص:

- تعزيز برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) في الأردن لدعم الناجيات من العنف، من خلال تطوير مبادرات شاملة تشمل تقديم فرص تدريب مهني وتقني مخصص، ودعم إنشاء مسارات تمويلية لدعم المشاريع الصغيرة التي تديرها الناجيات، وتوفير وظائف موجهة داخل الشركات الكبرى تراعي احتياجات هذه الفئة، مع تعزيز بيئات عمل آمنة وخالية من العنف داخل الشركات، يتضمن ذلك تخصيص موارد لتطوير المهارات التقنية والرقمية للناجيات، وتسليط الضوء على قصص النجاح لتحفيز المزيد من الشركات على المشاركة.
- تعزيز الرقابة على القروض الممنوحة للسيدات من قبل مؤسسات التمويل الأصغر، بهدف ضمان استفادة النساء الفعلية من القروض المقدمة، وعدم التحول إلى مقترضات غارمات وخاصة النساء الناجيات من العنف.
- إجراء دراسات التتبع للمستفيدات من المؤسسات المعنية بالتمكين الاقتصادي لتوفير بيانات حول مدى استفادة الناجيات من العنف من هذه البرامج، لدعم عملية وضع السياسات المبنية على الأدلة والاستهداف ضمن برامج الدعم.
- تشبيك شركات القطاع الخاص مع برامج التشغيل الوطني لدى وزارة العمل وبرامج مؤسسة التدريب المهني وبرامج التمكين الاقتصادي لدى المؤسسات الحكومية والأهلية لغرض توفير فرص التدريب وفرص العمل لدى شركات القطاع الخاص للناجيات من العنف الأسري ضمن معايير وضوابط محددة.

تتقدم اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة بخالص الشكر والتقدير للجهات التي ساهمت في تقديم التغذية الراجعة والملاحظات الفنية خلال اعداد هذه الورقة:

- وزارة الإدارة المحلية.
- وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة.
- وزارة التنمية الاجتماعية.
- وزارة العمل.
- وزارة الصناعة والتجارة.
- غرفة تجارة الأردن.
- غرفة صناعة الأردن.
- المجلس الوطني لشؤون الأسرة.
- هيئة تنمية وتطوير المهارات المهنية والتقنية.
- أمانة عمان الكبرى.
- المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي.
- المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية-JEDCO.
- مؤسسة التدريب المهني.
- البنك المركزي الأردني.
- بنك تنمية المدن والقرى.
- صندوق التنمية والتشغيل.

- صندوق الزكاة.
- صندوق المعونة الوطنية.
- الجامعة الأردنية.
- الجامعة الهاشمية.
- جامعة اليرموك.
- الجامعة الألمانية.